تاريخ الجهمية والمعتزلة (*)

(١٤) رأي الاثرية في الجهمية

احسن من كتب في هذا المعنى الامام ابن قتيبة في شرح مختلف الحديث ، فانه صنفه انتصاراً لحاملي الاثر من خصومهم ، وكان ابن قتيبة للأثريين كالجاحظ للجهمية خطيبا مفوّها كاتبا بليغا ، وهاك ماقاله في مقدمة كتابه المنوه به : « اما بعد اسعدك الله تعالى بطاعته ، وحاطك بكلاءته ، ووفقك للحق برحمته ، وجعلك من أهله ، فانك كتبت اليّ تعلمني ماوقفت عليه من ثلب أهل الكلام أهل الحديث وامتهانهم ، واسهابهم في الكتب بذمهم ، ورميهم بحمل الكذب ورواية المتناقض ، حتى وقع الاختلاف ، وكثرت النحل ، وتقطعت العصم ، وتعادى المسلمون ،

= الزم الناس بعتق من طلب الحرية من الأرقاء مكاتبة إن علمنا صلاحيته لذلك وأوجب تعليمهم إمداده بالمال حتى يقدر على مكاتبة سيده فقال تعالى (والذين يبتغون الكتاب مما ملكت أيمانكم فكاتبوهم ان علمتم فيهم خيرا وآتوهم من مال الله الذي آتاكم) وأحكام الرق في الاسلام شهيرة وهي من أعظم مايفتخر به في هذا العصر وما وصلت الى مثلها أوربة الا بشق الانفس وبعد قرون عديدة بفضل ديننا وكتبه وقد بينا شيئا منها في كتابنا (الاسلام) في الرد على اللورد كرومر (ص ١٧ — ١٩ و ٤٠ — ٤٦) فليراجعه من شاء . ولكنا نعذر مؤسسي النصرانية كبولس وبطرس فيما قالا فانهما لو فاها بنت شفة يفهم منها الانتقاد على نظامات الرومان اذ ذاك أو الخروج عليهم لما أبقوا للنصرانية باقية فكانت تلك السياسية في منتهى الحسن في زمن ضعفهم وذلهم فانهم كانوا يتقون كل ما يوجب ايذاءهم واضطهادهم وخصوصا مثل تلك المسائل السياسية ولذلك ترى الآن محققي المؤرخين من الافرنج أنفسهم يشكون في أكثر قصص اضطهاد النصارى الأولين بعد أن علمت مسالمتهم وخنوعهم اذ لا يفهم هؤلاء المحققون سببا لها وقد كان الرومانيون واسعي الصدر أحرارا في المسائل الدينية وخصوصا مع رعاياهم الضعفا الاذلاء الخاضعين لهم كل الخضوع كهؤلاء النصارى الأقدمين　　الدكتور محمد توفيق صدقي

*) تابع لما نشر في ج ٨ م ١٦ ص ٦٠١

وأكفر بعضهم بعضا ، وتعلق كل فريق منهم لمذهبه بجنس من الحديث (الى ان قال) ومع روايتهم كل سخافة تبعث على الاسلام الطاعنين ، وتضحك منه الملحدين ، وتزهد في الدخول فيه المرتادين ، وتزيد في شكوك المرتابين ، وقد قنعوا من العلم برسمه ، ومن الحديث باسمه ، ورضوا بان يقولوا فلان عارف بالطرق ورواية الحديث ، وزهدوا في ان يقال عالم بما كتب ، او عامل بما عمل (ثم قال) هذا ما حكيت من طعنهم على اصحاب الحديث . (ثم قال) وقد تدبرت مقالة أهل الكلام ، فوجدتهم يقولون على الله مالا يعلمون ، ويفتنون الناس بما يأتون ، ويبصرون القذى في عيون الناس ، وعيونهم تطرف على الاجذاع ، ويتهمون غيرهم في النقل ، ولا يتهمون آراءهم بالتأويل ، ومعاني الكتاب والحديث وما اودعاه من لطائف الحكمة ، وغرائب اللغة ، لا يدرك بالطفرة والتولد والعرض والجوهر والكيفية والكمية والأينية . ولو ردوا المشكل منهما الى أهل العلم بهما لوضح لهم المنهج ، واتسع لهم المخرج ، ولكن يمنع من ذلك طلب الرياسة ، وحب الاتباع ، واعتقاد الاخوان بالمقالات ، والناس اسراب طير يتبع بعضها بعضا ، ولو وجد لهم من يدعي النبوة او الربوبية لوجد على ذلك أتباعا وأشياعا ، وقد كان يجب مع مايدعونه من معرفة القياس ، وإعداد آلات النظر ، ان لا يختلفوا كما لا يختلف الحساب والمساح والمهندسون ، فما بالهم أكثر الناس اختلافا ليس منهم واحد الا وله مذهب في الدين يدان برأيه ، وله عليه تبع [1]

(١) يشير الى فرق المعتزلة العديدة ، كما تراها في كتب الملل والنحل ، وهم المعنيون بعداء أهل الاثر

(ثم قال ابن قتيبة) « وقد كنت في عنفوان الشباب، وتطلب الآداب، احب ان اتعلق من كل علم بسبب، وان أضرب فيه بسهم، فربما حضرت بعض مجالسهم، وانا مغتر بهم، طامع ان اصدر عنهم بفائدة، أو كلمة تدل على خير، او تهدي لرشد، فارى من جراءتهم على الله تبارك وتعالى، وقلة توقيهم، وحملهم انفسهم على العظائم لطرد القياس، ما ارجع معه خاسرا نادما »

ولقد غلا كثير من الائمة في الحمل على الجهمية، فصرح بالتكفير واستحلال الدم، نعوذ بالله من الغلو، حتى قام الائمة المحققون وحظروا النبز بالكفر، كما ستراه في بحث على حياله، آخر مقالنا هذا ان شاء الله

ومن استقرأ كلام السلف في ذم الجهمية، تبين له ان سببه شيئان (الاول) شدة تمسك السلف بالظواهر، واعظام تأويلها بوجه ما، ولو سوغته اللغة بما فيها من المجاز، كأنهم أشفقوا ان يفضي باب التأويل الى التعطيل، بل رأوه هو هو، حتى ان لازم المذهب عندهم مذهب[1] قال ابن تيمية: ولما كان أصل قول جهم هو قول المبدلين من الصابئة، وهؤلاء شر من اليهود والنصارى كان الائمة يقولون ان قولهم شر من قول اليهود والنصارى.

(السبب الثاني) قال ابن تيمية: ان الزنادقة المحضة مثل الملاحدة من القرامطة ونحوهم كانوا إبان ظهورهم يتسترون بالتجهم والتشيع اه فالتبسوا على السلف، لذلك حملوا عليهم كما روى البخاري في كتاب خلق الافعال عن أبي عبيد قال: ماابالي أصليت خلف الجهمي والرافضي، أو صليت

(١) لاتنس مامر من البحث والتفصيل في هذه المسألة في الكلام على التقبيح لما وقع من خلل النقل عن الجهمية وغيرهم فتذكر

خلف اليهودي والنصراني ، ولا يسلم عليهم ولا يبادرون ولا يناكحون ولا يشهدون ولا تؤكل ذبائحهم اه ولا يشك ان مرادهم اولئك الزنادقة الملاحدة الذين تسموا بالتجهم والتشيع . اما صالحوا الجهمية والشيعة فبمعزل عن هذا الجرح كما لا يخفى

***

(١٥) رأي الجهمية في الاثرية

لما كان القصد مما جعناه الوقوف على الحقائق التاريخية فيه ، كان من تمامه العلم بآراء هذه الفرق بعضها في بعض ليزداد بصيرة في مذهبها من يروم مناقشتها الحساب ، قال الامام ابن بطة : ومن كلامهم — يعني الجهمية — : من انتحل مذهب الاثر واعتقد ما في الاحاديث على ظاهرها ، فهو حشوي زائغ ، وعند التحقيق كافر اه [1]

وقال الاديب عبد المؤمن الاصفهاني في « أطباق الذهب [2] » مامثاله: مثل المقلد بين يدي المحقق ،مثل الضرير بين يدي البصير المحدق ، ومثل الحكيم والحشوي ، كالميتة والمشوي ، ما المقلد الا جمل مخشوش ، له عمل مغشوش ، فصاراه لوح منقوش ، يقنع بظواهر الكلمات ، ولا يعرف النور من الظلمات ، يركض خيول الخيال ، في ظلال الضلال ، شغله نقل النقل ، عن نخبة العقل ، واقنعه رواية الرواية،عن در الدراية ، يروي في الدين عن شيخ هم ، كمن يقوده أعمى في ليل مدلهم ، ومن طلب

---

(١) أي لان الظاهر — على مايفهمونه — يؤدي الى التمثيل والتشبيه بالمخلوقات ، وقد تقدم في فلسفة جهم شيء من التحقيق في معنى الظاهر ، بما يرجع الخلاف لفظيا

(٢) في المقالة السادسة والثلاثين

العلم بالمنقول ، تورط في هوة المنت ، والحق وراء السماع ، والعلم بمعزل عن الرقاع ، فما أسعد من هدي الى السلم ونزل رباعه ، وأري الحق حقا ورزق اتباعه ، وما أشق جهالا قلدوا الآباء فهم على آثارهم مقتدون ، (أو لو كان كان آباؤهم لا يعقلون شيئا ولا يهتدون) اه

ومن مثل هذا يعلم مبلغ نقرة الجهمية من الاثر والاثريين ، ونبذهم اياهم بما تجل أقدارهم عنه ، ولئن وجد في الرواة من جعل همه التوسع في الرواية دون الدراية ، — وهم الذين عناهم الامام مسلم في مقدمة صحيحه — الا ان أئمة الرواية لم يقنعوا الا بالبحث والتأصيل والتفريع والتخريج ، وقد طبق طعمهم الآفاق ، وسارت بمذاهبهم وأصولهم الركبان ، وسنذكر تفريط الجهمية في المنقول ، وهو ما حداهم الى النيل من أهله ، وبالله التوفيق

***

(١٦) تفريط الجهمية في السمع والنقل ، وسوامم في الغاية بالعقل

من المعلوم ان الجهمية قصروا في علم السمع والنقل ، وهو علم الرواية ، فجانبوا كثيرا من المرويات المشهورة المعروفة عند أهلها ، وتعللوا في ردها أو تأويلها بما لا يرتضيه منصف ، فقاتهم ركن عظيم من أركان أصول الشرع وهو السنة ، وما يتبعها من علومها المتنوعة ، وفنونها المحررة ، وهل يزرى بعلم زخر بحره ، وتلاطم بالشرائع موجه ؟

قال المقبلي في العلم الشامخ — في تخطئة المعتزلة في رد الحديث الصحيح بمجرد الرأي ما مثاله : فان صح الحديث لزمنا تصديقه ، فان فهمنا معناه والا رددنا علمه الى الله سبحانه ، ولكن هذه طريقة اعتمدها متكلمة المعتزلة ، وهي مردودة عقلا وسمعا ، فلذا ردوا أحاديث الصفات ، وفي

القرآن ما في الحديث من ذلك وما ينبغي التفرقة بينهما ، وما أحسن جواب بعض المحدثين ، وقد سئل عن أحاديث الصفات فقال : رواها الذين رووا لنا الصلاة والزكاة وسائر الشريعة فالواجب تسليم ما صح ، وما اشتبه معناه رددناه الى الله سبحانه ، فلا يغرنك قولهم آحادي فلا نقبله في مقابلة العقل ، لان ما رواه الثقات مقبول ، والا اطرحنا أكثر الشريعة ، والدليل على قبول الآحاد شامل لكل الدين ، والتفرقة جاءت من قبلهم لا من قبل الله ورسوله ، اذ العقل قد فرضنا انه لم يدرك حقيقة ذلك ، فكيف يقال انه مصادم له اه

وأما خصوم الجهمية فهم أتقنوا علم السمع ، وعلموا منه كثيرا من القواعد ، وتواتر من السمع لهم ما لم يتواتر لغيرهم ، الا انهم ظنوا ان العلوم العقلية معارضة لما عرفوه من السمع الحق ، وحسبوا ان الاصغاء لعلم المعقول والنظر اليه يستلزم البدعة من غير بد ، مع ان العقل السليم لا ينافي السمع الصحيح . قال الامام الغزالي رحمه الله في الاحياء : لا غنى بالعقل عن السماع ، ولا غنى بالسماع عن العقل ، فالداعي الى محض التقليد مع عزل العقل بالكلية جاهل ، والمكتفي بمجرد العقل عن أنوار القرآن والسنة مغرور ، فاياك أن تكون من أحد الفريقين ، وكن جامعاً بين الاصلين ، فان العلوم العقلية كالأغذية ، والعلوم الشرعية كالادوية اه

(لها بقية)

* * *